



## انكوساي - XXII الإمارات العربية المتحدة | 2016

### الزملاء الأعزاء

أنه لمن دواعي سروري أن أقدم لكم أول نشرة إخبارية تختص بمؤتمر الإنكوساي الثاني والعشرون، التي نأمل من خلالها أن نسلط الضوء على استعداداتنا لمؤتمر الإنكوساي الثاني والعشرون (المؤتمر) المقرر عقده العام الجاري في أبو ظبي، الإمارات العربية المتحدة. تغطي هذه النشرة الإخبارية ثلاثة جوانب: أولاً، آخر الأعمال التحضيرية للمؤتمر. ثانياً، موضوعي المؤتمر. ثالثاً، ما هو مخطط له على مدار الأشهر الإثنى عشر المقبلة التي تسبق المؤتمر.



# الاستعدادات لمؤتمر الإنكوساي الثاني والعشرون



والعشرون. هذا المقرر الذي سيتيح لنا عقد جلسات عمل في بيئة مريحة تتسع لتقديم العروض والمناقشات والتواصل.

وعلاوة على ذلك، فإن هذا المقرر المكون من أربع قاعات اجتماع يمكن أن تستوعب كل منها حتى 100 شخص، ويمكن أن تقدم لجان الأهداف والمجموعات الفرعية عروض وحلقات عمل وخلافه في تلك القاعات. وهناك أيضاً مساحة عرض كبيرة يمكن أن تستوعب عددا كبيرا من المقصورات، حيث إننا نرغب في أن تنشئ كل لجنة ولجنة فرعية وفريق عمل وفريق مهام، وغيرها مقصورة خاصة بها. فضلا عن ذلك، توفر المقصورات للمشاركين في المؤتمر الخيار في إجراء مناقشات متعمقة، وفي نفس الوقت تقدم المقصورات لرؤساء المواضيع وغيرهم من المعنيين (لأعبى الأدوار) فرصة مناسبة لتلقي الملاحظات عن العمل الذي يقومون به. كما ستساعد المقصورات على تسهيل التواصل والتفاعل بين المشاركين.

إننا نخطط لإجراء استطلاع رأي للأجهزة العليا للرقابة (SAIs) حول الموضوعات التي يرغبون في معرفة المزيد عنها، حتى يتسنى للجان الأهداف والمجموعات الفرعية فهم جميع توقعات تلك الأجهزة على نحو أفضل.

كُلّف ديوان المحاسبة بدولة الإمارات العربية المتحدة بمسؤولية استضافة مؤتمر الإنكوساي الثاني والعشرون لعام 2016، وذلك خلال مؤتمر الإنكوساي الحادي والعشرين لعام 2013 المنعقد في بكين، الصين. ومنذ ذلك الحين ونحن نبذل قصارى جهدنا لتوفير أفضل بيئة للمؤتمر.

لقد أطلعنا أعضاء المجلس التنفيذي في اجتماع المجلس السادس والستين على التحضيرات الأولية التي قمنا بها للمؤتمر، كما قدمنا اقتراحنا حول الموضوعين المزمع طرحهما في المؤتمر فضلاً عن اطلاع المجلس التنفيذي على التغييرات المقترحة التي أجريناها بخصوص شكل المؤتمر.

ومن خلال المناقشات التي أُجريت مع أعضاء المنظمة الدولية للأجهزة العليا للرقابة المالية العامة والمحاسبة (الإنكوساي) تبين لنا أنه خلال المؤتمرات السابقة تم إتاحة وقت محدود لكل فرد لعرض أعماله تفصيلاً، ونتيجة لذلك، فإننا نخطط للسماح بمزيد من التفاعل والمشاركة المباشرة للمشاركين في المؤتمر في عام 2016، وذلك على النحو التالي:

- مطالبة اللجان والمنظمات الإقليمية بتقديم مزيد من التقارير الموجزة والتركيز على الموضوعات الرئيسية. وعلاوة على ذلك، سوف نشجع ممثلي الأهداف على تقديم تقارير نيابة عن جميع أعضائهم.

- تقليل وقت الجلسات العامة لإتاحة مزيد من الوقت للمناقشات والتفاعل بين أعضاء منظمة الإنكوساي واللجان، واللجان الفرعية، ومجموعات العمل، وفرق العمل من خلال المقصورات والندوات وورش العمل.

- التوقف عن تقديم أوراق العمل القطرية، حيث سيتم التشجيع على تناول المناقشات الموضوعية بمزيد من التفاعل بين مجتمع الإنكوساي والمنظمات الإقليمية. وسيتم عرض أوراق عمل إقليمية ودراسات استقصائية حول موضوعي المؤتمر من خلال مواقع التواصل الاجتماعي. ومع ذلك ستظل الأوراق المقدمة من أجهزة الرقابة العليا مرحباً بها بالطبع.

لقد عُقد اجتماع عمل، قبل الاجتماع السابع والستون للمجلس التنفيذي المنعقد في نوفمبر 2015 في أبوظبي، لمناقشة موضوعي المؤتمر، وأثبتت هذه المبادرة الجديدة أنها ستساعد رؤساء المواضيع في التحضير لهذين الموضوعين بشكل جيد.

كما أتاحت لنا الفرصة لاطلاع المشاركين في اجتماع المجلس التنفيذي الـ 67 على تفاصيل مقرر عقد مؤتمر الإنكوساي الثاني



# موضوعي المؤتمر:

وافق المجلس التنفيذي السادس والستون على موضوعي مؤتمر الإنكوساي الثاني والعشرون، وهما:

## الموضوع الأول: أهداف التنمية المستدامة:

كيف يمكن للمنظمة الدولية للأجهزة العليا للرقابة المالية العامة والمحاسبة (الإنكوساي) المساهمة في جدول أعمال الأمم المتحدة لما بعد ٢٠١٥ بما في ذلك الحوكمة الرشيدة من أجل تعزيز مكافحة الفساد؟

رئيس الموضوع الأول هو المملكة العربية السعودية.

## الموضوع الثاني: المهنية:

ما الذي يمكن أن يعزز مصداقية منظمة الإنكوساي لتصبح منظمة دولية بارزة؟

رئيس الموضوع الثاني هو نيوزيلندا.

# الموضوع الأول: أهداف التنمية المستدامة



إننا نعتقد بأن الأجهزة العليا للرقابة (SAIs) يمكنها من خلال عملياتها الرقابية وبما يتفق مع اختصاصاتها وأولوياتها، أن تقدم مساهمات قيمة للجهود الوطنية لمتابعة التقدم المحرز، ومراقبة التنفيذ وتحديد فرص التحسين لكامل مجموعة الأهداف الإنمائية المستدامة (SDGs).

وقد تم بالفعل مناقشة موضوع الأهداف الإنمائية المستدامة (SDGs) على نطاق واسع داخل مجتمعنا، وساهم العديد من الأجهزة العليا للرقابة (SAIs) في إعداد هذا الموضوع. فعلى سبيل المثال، تمت بعض المشاركات البارزة في هذا الخصوص في عدد من المحافل، من بينها ندوة الأمم المتحدة / الإنكوساي في فيينا، واجتماع لجنة بناء القدرات في ستوكهولم، واجتماع لجنة تبادل المعرفة في واشنطن.

وقد اتضح لنا من خلال تلك المداولات أننا نحتاج أولاً وقبل الشروع في التواصل مع جميع أعضاء الإنكوساي، أن نصل إلى فهم واضح حول ماهية الأدوار والمسؤوليات التي يمكن أن نقوم بها. وهو الأمر الذي كان محل مناقشات مستفيضة بين أعضاء فريق عمل التخطيط الاستراتيجي ومجموعات أخرى مثل "خبراء الأهداف الإنمائية المستدامة".

وفي اجتماع عمل سابق لاجتماع المجلس التنفيذي السابع والستون، اتفقنا على المضي قدماً لأداء دورنا في متابعة ومراقبة تنفيذ الأهداف الإنمائية المستدامة (SDGs).

تحل الأهداف الإنمائية المستدامة (SDGs) محل الأهداف الإنمائية للألفية (2000 - 2015)، إذ أن الأهداف الإنمائية المستدامة (SDGs) تعد أهدافاً بعيدة المدى وتتطلب مشاركة جميع الدول، ومن بينها الدول ذات الاقتصاديات المتقدمة.

وعليه فقد اعتمدت الأمم المتحدة في سبتمبر عام 2015 الأهداف الإنمائية المستدامة (SDGs) للفترة من 2016 حتى 2030، والتي تتألف من 17 هدف رئيسي، ومرتبطة بـ 169 من الأهداف الفرعية ذات صلة.

كما اعترفت الأمم المتحدة، في محافل دولية متعددة وخلال المشاركة النشطة لمنظمة الإنكوساي، بالدور الفاعل الذي لا غنى عنه للأجهزة العليا للرقابة في عمليات تنفيذ "جدول أعمال التنمية المستدامة لعام 2030" بشكل فعال وكفء وشفاف ومسؤول.

ومن هذا المنطلق، فإننا نعمل على تطوير إستراتيجية الأولويات لتحديد كيفية المضي قدماً فيما يتعلق بمتابعة تنفيذ الأهداف الإنمائية المستدامة (SDGs) من خلال عملية التخطيط الاستراتيجي. فإن الهدف المنشود من طرح موضوع أهداف التنمية المستدامة هو تحويل جميع المناقشات التي تجري بشأن الكيفية التي يمكن أن تساهم بها منظمة الإنكوساي في هذا الخصوص إلى واقع ملموس سواء في أثناء المؤتمر أو بعده.

## الموضوع الثاني: المهنية



الغرض من طرح موضوع المهنة هو تعزيز النقاش حول الكيفية التي يمكن من خلالها أن تصبح منظمة الإنتوساي منظمة عالمية أكثر مصداقية وتأثيراً، تعمل من أجل المصلحة العامة، وهذا ما يسمى بالأجندة المهنية.

تهتم الأمم المتحدة والجهات الدولية الأخرى اهتماماً كبيراً بكيفية تطوير منظمة الإنتوساي لأجندتها المهنية وتعزيز صوتها العالمي، فالمجتمع الدولي يدرك قيمة وظيفة الرقابة القوية والفعالة التي تعزز الديمقراطية المستقرة والسليمة في جميع أنحاء العالم.

إننا بحاجة إلى العمل سوياً من أجل تحسين مهنة منظمة الإنتوساي على جميع المستويات، ونتطلع للوصول إلى فهم واضح وبشكل أفضل لما يمكننا القيام به على كافة مستويات أجهزة الرقابة العليا العالمية والإقليمية والمحلية.

وبالطبع، قد لا تكون أجهزة الرقابة العليا أو أي منظمة من المنظمات الإقليمية قد انطلق كلاً منها من نفس نقطة البداية. ومع ذلك، فإننا ننشد الحصول على قيمة من كل هدف مشترك بيننا وكل تحرك مشترك في اتجاه واحد.

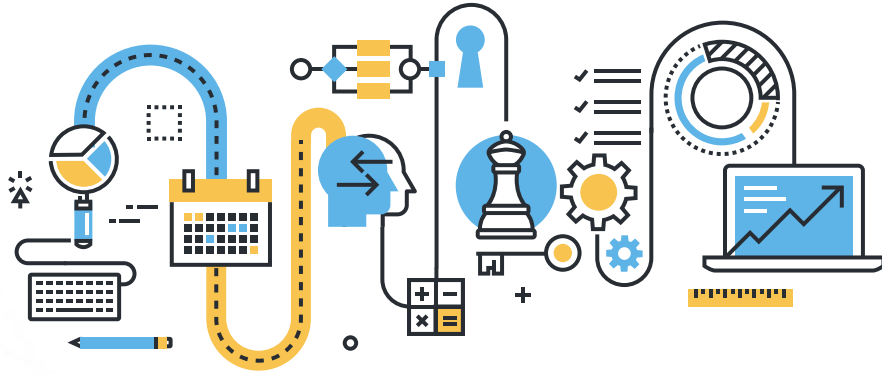
ويتيح موضوع المهنة الفرصة لمعرفة ماهية المساهمة التي يمكن أن تقدمها المنظمات الإقليمية، إلا أن وضع هذه المنظمات الفريد كمحور بين كل جهاز من الأجهزة العليا للرقابة، ووضع منظمة الإنتوساي كهيئة دعم عالمية، يعني أنها في مكانة جيدة تتيح لها التأثير على الأجندة المهنية. كما أننا نريد أن نعرف جيداً كيف ستدعم مسودة إطار العمل الإقليمي بشأن المهنة تطوير الأجهزة العليا للرقابة (SAIs) على مستوى كل جهاز وما هو المطلوب لتحسين فعالية المنظمات الإقليمية.

تصف مسودة الخطة الإستراتيجية لمنظمة الإنتوساي ٢٠١٧ - ٢٠٢٢، الكيفية التي ستعمل بها تجاه الأجندة المهنية على المستوى العالمي. وتحدد الخطة نية منظمة الإنتوساي في تعظيم دورها كجهة دعم عالمية للأجهزة العليا للرقابة، وتعزيز الأنشطة الخاصة بوضع المعايير، وتحديث نظامها الأساسي.

ومن ثم فإن زيادة التركيز على الأجندة الخاصة بالمهنة داخل منظمة الإنتوساي سيساعد الأجهزة العليا للرقابة (SAIs) على أن تصبح أكثر فعالية في تنفيذ دورها. كما أن الأجهزة العليا للرقابة (SAIs) التي تتمتع بالمهنية والمفوضة بسلطات واسعة تلقى تقديراً أكبر على المستوى المحلي وهذا من شأنه أن يعزز صوتها فضلاً عن صوت منظمة الإنتوساي عالمياً. ونحن نتطلع إلى استكشاف كيفية تعزيز الكفاءة المهنية لمنظمة الإنتوساي على جميع المستويات.



# ما هي الخطط المقررة على مدى الأشهر الإثنى عشر المقبلة.



على مدار الأشهر الإثنى عشر المقبلة سنقوم بإشراك مجتمع الإنتوساي بأكمله في الأعمال التحضيرية للمؤتمر.

وعلى نحو ما سلف بيانه، فإننا لن نطلب بعد ذلك أوراق عمل من كل دولة على حدة، بل ستتضمن أوراق المنظمات الإقليمية وجهات نظر مشتركة بشأن موضوعي المؤتمر. وقد تركنا لكل منظمة أمر تحديد أفضل طريقة لتقديم وجهة النظر المشتركة ضمن أوراقها، والتي تعكس جميع الآراء الخاصة بالأجهزة العليا للرقابة المنتسبين لها. ومع ذلك إذا رغب أي جهاز من الأجهزة العليا للرقابة (SAIS) (والمناطق التي لا تمثلها منظمات إقليمية) في تقديم وجهات نظرهم حول الموضوعين، فسيكونون بكل تأكيد محل ترحيب.

إننا نخطط لإشراك أعضاء منظمة الإنتوساي بالكامل في الموضوعين - محل البحث - وسيتم إرسال استطلاعات للرأي حول الموضوعين المذكورين في وقت مبكر في عام 2016. كما سيتم استخدام مواقع التواصل الاجتماعي "لينكدين، وفيسبوك وتويتر" لإشراك مجتمع الإنتوساي في النقاش حول هذين الموضوعين.

يبين الجدول التالي الأنشطة التي ستجرى على مدار الأشهر الإثنى عشر المقبلة التي تسبق المؤتمر.

نشرة إخبارية نوفمبر 2016	نشرة إخبارية سبتمبر 2016	نشرة إخبارية يونيو 2016	نشرة إخبارية مارس 2016	نشرة إخبارية يناير 2016
ملفات المواضيع النهائية إلى مجتمع الإنتوساي أكتوبر 2016	تحليل وكتابة ملفات المواضيع النهائية تضمن الترجمة إلى اللغات الخمس التي تدعمها منظمة الإنتوساي يونيو حتى سبتمبر 2016	تحليل وكتابة ملفات المواضيع النهائية تضمن الترجمة إلى اللغات الخمس التي تدعمها منظمة الإنتوساي يونيو حتى سبتمبر 2016	موجز إلى مجتمع الإنتوساي الأعمال التحضيرية للمواضيع ملفات الموضوع التمهيدي موجز خاص بالملفات الإقليمية يناير 2016	موجز إلى مجتمع الإنتوساي الأعمال التحضيرية للمواضيع ملفات الموضوع التمهيدي موجز خاص بالملفات الإقليمية يناير 2016
وسائل الإعلام الاجتماعية	وسائل الإعلام الاجتماعية	وسائل الإعلام الاجتماعية	الملفات الإقليمية/ الأجهزة الرقابية العليا الفردية منظور المناطق عن الموضوعين ٦/٥ أشهر من يناير 2016	الملفات الإقليمية/ الأجهزة الرقابية العليا الفردية منظور المناطق عن الموضوعين ٦/٥ أشهر من يناير 2016
			إجراء استطلاع رأي لجميع الأجهزة العليا للرقابة عن موضوعين يونيو حتى مارس 2016	إجراء استطلاع رأي لجميع الأجهزة العليا للرقابة عن موضوعين يونيو حتى مارس 2016
			مخطط إستراتيجي لجميع الأجهزة العليا للرقابة بشأن الملاحظات يناير حتى مايو 2016	مخطط إستراتيجي لجميع الأجهزة العليا للرقابة بشأن الملاحظات يناير حتى مايو 2016
			وسائل الإعلام الاجتماعية	وسائل الإعلام الاجتماعية

ونأمل حقا أن يتم اعتماد هذا النهج الجديد، والذي نعتقد أنه سيسهل الوصول إلى مناقشات ذات قيمة أكبر أثناء مؤتمر الإنكوساي الثاني والعشرون وما بعد المؤتمر.



## ملاحظة ختامية:

أود أن أختتم هذه النشرة الإخبارية بالتعبير عن انطباعاتي الشخصية حول مؤتمر الإنكوساي الثاني والعشرون ومستقبل الإنتوساي. فقد حدثت العديد من المبادرات والتطورات الهامة على مدى العقود القليلة الماضية في مجتمع الإنتوساي في إطار النهوض بمنظمة الإنتوساي.

ونحن الآن كمنظمة معترف بها لدى هيئات دولية مثل الأمم المتحدة، والاتحاد الدولي للمحاسبين والبنك الدولي، قد أنشأنا إطارا لمعايير المراجعة والأدلة الإرشادية، وأصبحت بعض مجموعات العمل لدينا، مثل فريق عمل المراجعة البيئية، بمثابة هيئات تضم نحو 80 دولة ممثلة فيها.

وهذه الإنجازات الكبيرة لمنظمة الإنتوساي ما كانت لتتحقق لولا العمل المضني الذي بذله أعضاء مجتمع الإنتوساي.

والى جانب هذه الإنجازات، تتنامى توقعات المجتمع الدولي تجاه الدور الذي يمكن أن تلعبه منظمة الإنتوساي في تحقيق الأهداف المنشودة، وقد انعكست هذه التوقعات في ما تضمنته قرارات الأمم المتحدة الأخيرة، ولا سيما القرار رقم 69/228 الصادر في ديسمبر 2014 بشأن تشجيع وتعزيز الكفاءة والمساءلة والفعالية والشفافية في الإدارة العامة من خلال دعم الأجهزة الرقابية، والقرار رقم 69/327 الصادر في سبتمبر 2015 بشأن تعزيز الشمولية والمساءلة في إدارة الخدمات العامة من أجل التنمية المستدامة. وقد أقرت الأمم المتحدة من خلال هذه القرارات، من بين قرارات أخرى، أهمية دور الأجهزة العليا للرقابة ومنظمة الإنتوساي في تنفيذ أهداف التنمية المستدامة.

وأرى أن ذلك يشكل تحديا كبيرا لمنظمة الإنتوساي، ولكنه أيضا فرصة عظيمة لمجتمع الإنتوساي بأكمله ليظهر للعالم أننا منظمة دولية لديها ما تسهم به لصالح المواطنين في مجتمعاتنا.

وأعتقد أن مشاركتنا في جدول الأعمال 2030 (الأهداف الإنمائية المستدامة (SDGs) قد يكون لها قيمة عظيمة لدى الأمم المتحدة والدول الأعضاء ومنظمة الإنتوساي، كما أن تعزيز الكفاءة المهنية لمنظمة الإنتوساي سيمكن المنظمة بكافة مستوياتها من المساهمة بفعالية أكبر في جدول الأعمال هذا.

لذا، فإن مدى استجابتنا واستعدادنا لهذا التحدي سيتحدد في غضون الأشهر المقبلة، أثناء انعقاد مؤتمر الإنكوساي الثاني والعشرون وما بعده.

وإنني إذ أتطلع بكل سرور إلى استضافتكم في أبوظبي في شهر ديسمبر 2016 لأتمنى لكم جميعاً التوفيق والسداد.

### الدكتور حارب العميمي

رئيس ديوان المحاسبة بدولة الإمارات العربية المتحدة

النائب الأول لرئيس منظمة الإنتوساي



## مشاهد من الإمارات العربية المتحدة



أبوظبي



مركز أبوظبي الوطني للمعارض | \* مكان إنكوساي 2016



دبي





صندوق البريد: 3320  
أبوظبي، الامارات العربية المتحدة  
الهاتف : 00971 2 635 9999  
الفاكس : 00971 2 635 9998  
الموقع الإلكتروني لديوان المحاسبة : [www.saiuae.gov.ae](http://www.saiuae.gov.ae)  
الموقع الإلكتروني للإنكوساي: [www.INCOSAI2016.ae](http://www.INCOSAI2016.ae)